Libyan Journal of Health, Science, and Development

Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 89 - 98

Journal homepage: https://ljhsd.org.ly/index.php/ljhsd/index

Directory of Online Libyan Journals

(ARTICLE)

Visual Pollution of Architectural Facades of Buildings in the City of Tripoli: A Case Study (Tripoli Center)

Adel Ali Hasin [1*], Lameis Mohamed Buker [2]

[1*] Higher Institute of Engineering Technologies Tripoli
[2] Higher Institute of Science and Technology Al-Shamoukh

التلوث البصري للواجهات المعمارية للمباني في مدينة طرابلس حالة دراسية (طرابلس المركز)

عادل علي حسين[1*] , لميس محمد بوكر[2]

المعهد العالي للتقنيات الهندسية طرابلس[1]
المعهد العالي للعلوم والتقنية الشموخ[2]

Publication history: Received on 18 August 2026; Accepted on 05 September 2026; Published on 07 September 2026

Abstract

The city of Tripoli serves as a prime example of visual pollution, with many of its neighborhoods losing their distinct architectural character due to a lack of urban planning regulations and declining building control factors that have ultimately distorted the city's visual identity. Among its districts, the Central Tripoli Municipality stands out as the city's urban heart and one of its most dynamic sectors. It weaves together administrative, commercial, and residential spaces alongside public services and government institutions, resulting in a complex urban typology. This diversity is directly reflected in the building facades and the broader urban fabric, where spatial transformations occur at a noticeably faster pace than in neighboring municipalities. Consequently, in the absence of a unified visual framework to guide development, parts of Central Tripoli have begun to display varying degrees of visual pollution, driven by clashing architectural styles, disparate finishing materials, and an overall lack of harmony between adjacent structures.

Keywords: Urban Fabric; Visual Pollution; Architectural Facades; Urban Identity

الملخص

تعتبر مدينة طرابلس نموذجاً واضحاً لظاهرة التلوث البصري، حيث فقدت العديد من أحيائها خصوصيتها المعمارية نتيجة غياب الضوابط الحضرية وتراجع الرقابة على البناء، ما أدى إلى تشويه الهوية البصرية للمدينة، ومن بين مناطق المدينة، تبرز بلدية طرابلس المركز باعتبارها القلب الحضري للمدينة وأحد أكثر المناطق حيوية ونشاطًا. فهي تجمع بين المباني الإدارية والتجارية والسكنية، إضافة إلى المرافق الخدمية والمؤسسات الحكومية، ما يجعلها منطقة ذات طابع عمراني مركّب. وقد انعكس هذا التنوع على شكل الواجهات والنسيج العمراني، حيث تظهر التغيرات العمرانية بشكل أسرع مقارنة ببقية البلديات. ومع غياب نظام بصري موحد يضبط عمليات التطوير والبناء، بدأت بعض أجزاء بلدية طرابلس المركز في إظهار مستويات متفاوتة من التلوث البصري، نتيجة اختلاف الطرز المعمارية وتباين مواد التشطيب وغياب التناغم بين المباني المتجاورة.

* Corresponding author: Adel Ali Hasin (abdolhi2012@gmail.com)
Higher Institute of Engineering Technologies, Tripoli

Copyright © 2026 Author(s) retain the copyright of this article. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution License 4.0.

الكلمات المفتاحية : النسيج العمراني؛ التلوث البصري؛ الواجهات المعمارية؛ الهوية الحضرية؛ .

مقدمة

يعدّ التلوث البصري أحد أبرز القضايا الحضرية المعاصرة التي تواجه المدن العربية عامة، والمدن الليبية على وجه الخصوص، نتيجة التحولات العمرانية السريعة وضعف تطبيق معايير التصميم الجمالي. ويُقصد بالتلوث البصري كل ما يُشوّه المشهد العمراني ويُضعف قيمته الجمالية، سواء من خلال التباين الشديد في ألوان ومواد الواجهات، أو استخدام عناصر زخرفية غير منسجمة مع البيئة المحلية، أو الإعلانات العشوائية التي تغطي المباني والطرقات دون تنظيم.

فقد شهدت المنطقة نموًا عمرانيًا غير منضبط خلال السنوات الماضية، نتج عنه تباين كبير بين المباني من حيث الأسلوب المعماري ومواد التشطيب وارتفاعات الواجهات، الأمر الذي انعكس مباشرة على وحدة المشهد الحضري. وتُعدّ طرابلس المركز من أكثر المناطق التي تتداخل فيها الاستعمالات السكنية والتجارية والإدارية، مما أدّى إلى تعديلات فردية متكررة على الواجهات دون مراعاة للهوية المعمارية العامة أو للنسيج العمراني المحيط.

مشكلة البحث

على الرغم من التطور العمراني الواسع الذي تشهده مدينة طرابلس، فإن غياب رؤية شاملة تنظّم الطراز المعماري وتوجه عمليات البناء داخل بلدية طرابلس المركز أدّى إلى ظهور اختلالات بصرية واضحة.

أهداف البحث

1. تحليل أثر جودة الواجهات وتناغمها التصميمي في تعزيز جماليات المدن وتحسين صورتها البصرية العامة.
2. فهم أهمية تطور الواجهات المعمارية ودورها في إبراز الهوية الحضرية للمدن الليبية.
3. تحليل الأسباب والعوامل المؤدية إلى تشويه المشهد البصري العمراني.
4. اقتراح حلول ومعايير تصميمية للحد من التلوث البصري وتحسين واجهات المباني.

يعدّ تحليل الواجهات وتحديد مظاهر التلوث البصري خطوة أساسية لفهم المشهد العمراني ووضع حلول تصحيحية تستند إلى معايير تصميمية واضحة تعزز من جودة البيئة الحضرية.(Alhadi, M. (2018).)

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج النظري، والتحليلي الميداني التطبيقي، من خلال دراسة بلدية طربلس المركز كنموذج حضري في مدينة طرابلس يعاني من مظاهر التلوث البصري. تمت عملية جمع البيانات عبر المعاينة الميدانية والتصوير الفوتوغرافي لواجهات المباني، وتحليل مكوناتها من حيث الألوان والمواد والتناسق الشكلي. كما تم إجراء مقابلات مع عدد من المهندسين المعماريين وسكان المنطقة لتحديد انطباعاتهم حول التدهور البصري للمشهد العمراني. استخدم الباحث التحليل المورفولوجي والبصري كأدوات رئيسية لتقييم الحالة، بالإضافة إلى مراجعة القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بتصميم الواجهات في طرابلس. تهدف هذه المنهجية إلى الخروج بتوصيات عملية قابلة للتطبيق لتحسين المشهد البصري وإعادة تنظيم الواجهات وفق مبادئ التصميم الحضري المتوازن.

الإطار الاستراتيجي لمنهجية البحث

يعتمد البحث على إطار استراتيجي يهدف إلى فهم مظاهر التلوث البصري في واجهات المباني داخل بلدية طرابلس المركز، من خلال ثلاث ركائز أساسية تُوجّه عملية التحليل وتساعد في وضع حلول مناسبة.

1. التحليل الحضري

يركز هذا الجزء على دراسة طبيعة النسيج العمراني في طرابلس المركز، من خلال فهم توزع الاستعمالات، وطبيعة المباني القديمة والحديثة، ومدى انسجامها داخل المشهد الحضري. ويساعد هذا التحليل في تحديد المناطق التي يظهر فيها التلوث البصري بشكل واضح نتيجة التعديلات الفردية أو الاختلاف الكبير في الطراز المعماري.

2. التقييم البصري

تهدف هذه الركيزة إلى رصد عناصر التلوث البصري الظاهرة في واجهات المباني، مثل اختلاف الألوان والمواد وتعدد الإضافات العشوائية. ويتم من خلالها تقييم مدى انسجام الواجهات مع الطابع العمراني للبلدية، وتحديد النقاط الأكثر تأثيرًا على المشهد البصري العام.

3. وضع الحلول والمعايير

يتم في هذه المرحلة اقتراح مجموعة من الإجراءات التي تسهم في تحسين جودة الواجهات، مثل تنظيم الألوان والمواد المقترحة، وضبط الإعلانات واللافتات، وتحديد ضوابط للحد من التعديلات غير المنظمة. ويهدف هذا الجزء إلى وضع آليات تساعد البلدية في الحفاظ على الهوية البصرية لمركز المدينة.

أولاً: المنهج النظري

النسيج العمراني وأثره على التناسق البصري للواجهات المعمارية

يُعدّ النسيج العمراني الإطار العام الذي تتشكل من خلاله صورة المدينة، فهو الطريقة التي ترتبط بها المباني والشوارع والفراغات العامة لتخلق مشهدًا حضريًا متماسكًا ومقروءًا. وعندما يكون النسيج العمراني منظمًا ومتوازنًا، يظهر ذلك بوضوح في انسجام الواجهات وتناسقها البصري، حيث تتقارب المباني في ارتفاعاتها وأحجامها وطرق توجيهها، مما يساهم في خلق تسلسل بصري مريح ومستقر. أما في حال كان النسيج العمراني متفككًا وغير منظم، فإن الواجهات تبدأ في فقدان هذا الانسجام، فتظهر اختلافات كبيرة في الألوان والمواد والأشكال والبروزات، ما يخلق نوعًا من التشتت البصري للمارة والمستخدمين. ويزداد هذا التأثير عندما تتداخل استعمالات مختلفة داخل المنطقة نفسها دون وجود ضوابط واضحة، فينتج عن ذلك مبانٍ ذات طابع تجاري تتجاور مع مبانٍ سكنية دون مراعاة للمعايير البصرية اللازمة لتحقيق وحدة الشكل. لذلك، يُعتبر النسيج العمراني حجر الأساس في تشكيل واجهات منسجمة تعكس هوية متماسكة، لأن الواجهة مهما كانت جيدة التصميم لن تظهر قيمتها الحقيقية إذا وُضعت ضمن نسيج عشوائي يفتقر إلى النظام البصري وتظهر المدن ذات النمو غير المنظم تغيرات واضحة في النسيج العمراني، حيث تتداخل المباني الحديثة مع القديمة دون إطار بصري موحد، مما يؤدي إلى تشكل بيئة حضرية متنافرة بصريًا. (الطرابلسي، محمد (2020).

الواجهات المعمارية ودورها في التناسق البصري للمدن

تُمثّل واجهات المباني الواجهة المرئية للمدينة والعنصر الأكثر حضورًا في المشهد الحضري، وهي أول ما يتفاعل معه الإنسان بصريًا أثناء استخدامه للفضاءات العامة، لذلك تُعد من أكثر العناصر تأثيرًا في تكوين الانطباع العام عن المكان. فالواجهة تُشبه «الوجه» الذي يعكس شخصية الشارع أو الحي، ويعبّر عن مستواه العمراني والثقافي. وعندما تُصمَّم الواجهات بطريقة متناسقة من حيث الألوان، وأنماط الفتحات، والمواد المستعملة، ونِسَب العناصر المعمارية، فإنها تُسهم في خلق مشهد بصري متجانس ومريح، يساعد على وضوح الصورة الذهنية للمكان وسهولة قراءته من قبل المستخدمين. في المقابل، يؤدي التباين الحاد وغير المنظم بين الواجهات، سواء نتيجة اختلاف الطلاء، أو تنوع مواد التشطيب دون ضوابط، أو التعديلات العشوائية، إلى تفكك المشهد الحضري وفقدان الشارع لوحدته البصرية، مما يخلق حالة من التشويش البصري ويؤثر سلبًا على جودة الفضاء العام. ويزداد هذا الأثر في الشوارع الرئيسية والمناطق المركزية، حيث تتكرر الواجهات على نطاق واسع وتصبح عنصرًا حاسمًا في تقييم البيئة العمرانية.

كما تلعب واجهات المباني دورًا جوهريًا في إبراز الهوية المعمارية للمدينة، إذ يرتبط الطابع البصري للواجهات بالثقافة المحلية، والمناخ، والتقاليد المعمارية السائدة، إضافة إلى الخلفية التاريخية للمكان. وأي تغييرات غير مدروسة في الواجهات، سواء عبر استيراد أنماط غريبة أو استخدام مواد لا تنسجم مع السياق العمراني، تؤدي تدريجيًا إلى طمس الهوية وفقدان الخصوصية البصرية للمدينة، وتحويلها إلى بيئة عمرانية مشوهة أو بلا ملامح واضحة.

ولا يقتصر تأثير الواجهات على الجانب الجمالي فقط، بل يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والنفسية، حيث تشير الدراسات إلى أن البيئات العمرانية المتناسقة بصريًا تعزز شعور السكان بالانتماء والراحة، وتشجع على استخدام الفضاءات العامة، وتدعم التفاعل الاجتماعي. كما أن تحسين الواجهات يسهم في رفع القيمة الاقتصادية للمناطق الحضرية، ويُعد أداة فعالة في مشاريع إعادة التأهيل الحضري وتجديد المراكز التاريخية.

الأسس التي تُبنى عليها قوانين ارتفاعات المباني

تُسن قوانين ارتفاعات المباني، الكثافة العمرانية، وعرض الواجهات استنادًا إلى منظومة متكاملة من الأسس التخطيطية والعمرانية والقانونية والبيئية والاقتصادية، وتُعد من أهم أدوات التحكم في شكل المدينة ونمط نموها، إذ تهدف في مجملها إلى تحقيق تنظيم عمراني متوازن يضمن جودة البيئة الحضرية، ويحافظ على سلامة المجتمع، ويحقق الاستخدام الأمثل للأراضي دون الإضرار بالبعد الإنساني أو الجمالي للمدينة.

فعلى المستوى التخطيطي، ترتبط هذه القوانين ارتباطًا وثيقًا بمخططات استعمالات الأراضي، حيث تختلف اشتراطات الارتفاع والكثافة وعرض الواجهة باختلاف وظيفة المنطقة، سواء كانت سكنية أو تجارية أو إدارية أو ذات استعمالات مختلطة. فالمناطق السكنية تُحدد لها عادةً ارتفاعات أقل وكثافات مضبوطة للحفاظ على الخصوصية والهدوء وجودة البيئة المعيشية، في حين تُسمح بارتفاعات وكثافات أكبر في المناطق التجارية ومراكز المدن لدعم الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الكفاءة في استغلال الأرض. كما يُؤخذ بعين الاعتبار عرض الشوارع، إذ يُحدد ارتفاع المبنى في كثير من التشريعات بنسبة معينة من عرض الشارع، وذلك لضمان وصول الإضاءة الطبيعية والتهوية الجيدة، ومنع تشكل الفراغات العمرانية الضيقة التي تؤثر سلبًا على الراحة البيئية والبصرية.

وتُحدد الكثافة العمرانية بما يتناسب مع القدرة الاستيعابية للبنية التحتية والخدمات العامة، مثل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء، إضافة إلى الطاقة الاستيعابية لشبكة الطرق والمرافق التعليمية والصحية. ويُعد التحكم في الكثافة وسيلة أساسية لتجنب الضغط الزائد على الخدمات، والحد من الازدحام المروري، وضمان استدامة المرافق العامة مع تزايد النمو السكاني والعمراني.

أما من الناحية العمرانية والبصرية، فتُراعى علاقة المبنى بالنسيج العمراني القائم، من حيث الارتفاعات، خطوط البناء، وعروض الواجهات، بما يحقق الانسجام والتكامل بين المباني ويمنع التباين الحاد أو التشوه البصري. وتزداد أهمية هذا الجانب في المناطق التاريخية أو ذات القيمة العمرانية والتراثية، حيث تُفرض قيود أكثر صرامة على الارتفاعات وعروض الواجهات حفاظًا على الطابع المعماري والهوية المحلية، ومنع ظهور مبانٍ شاذة تؤثر على المشهد الحضري العام.

ومن الجانب المناخي، تهدف هذه القوانين إلى تحسين ظروف الراحة الحرارية داخل المدن من خلال التحكم في التظليل، حركة الرياح، والتعرض لأشعة الشمس، إذ يؤثر كل من ارتفاع المباني وعرض واجهاتها بشكل مباشر على المناخ الحضري. ويسهم هذا التنظيم في الحد من ظاهرة الجزر الحرارية، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة داخل المباني، وتقليل الاعتماد على التكييف الاصطناعي، خاصة في المدن ذات المناخ الحار.

كما تستند هذه القوانين إلى اعتبارات السلامة الإنشائية ومتطلبات الحماية، حيث يُحدد الحد الأقصى للارتفاع وفق قدرة التربة، وطبيعة النظام الإنشائي، ومتطلبات مقاومة الزلازل والرياح. وتفرض تشريعات الدفاع المدني اشتراطات إضافية على المباني المرتفعة تتعلق بمخارج الطوارئ، أنظمة مكافحة الحريق، وسهولة الإخلاء، مما يجعل التحكم في الارتفاع والكثافة أداة أساسية لحماية الأرواح والممتلكات.

ولا تغفل التشريعات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إذ تُستخدم الكثافات والارتفاعات كوسيلة لتنظيم استغلال الأراضي ذات القيم المختلفة، وتحقيق التوازن بين الجدوى الاقتصادية وجودة البيئة العمرانية، ومنع الاستغلال المفرط للأرض. كما تهدف هذه القوانين إلى تحقيق العدالة العمرانية من خلال ضمان حقوق الجوار في الضوء والهواء والخصوصية، والحد من التزاحم البصري والفراغي داخل الأحياء.

وفي المجمل، فإن قوانين ارتفاعات المباني والكثافة العمرانية وعرض الواجهات تُعد أداة تنظيمية شاملة لضبط النمو العمراني، وتحسين جودة الحياة، وحماية المشهد الحضري، وتحقيق التنمية العمرانية المستدامة، ضمن إطار قانوني يستند إلى المعايير الوطنية والدولية للتخطيط العمراني ويأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مدينة وسياقها العمراني.

التلوث البصري للواجهات المعمارية

التلوث البصري للواجهات هو كل تشويه يحدث للمشهد العمراني نتيجة عناصر أو ممارسات تصميمية غير منسجمة، تشمل استخدام ألوان متنافرة، مواد تشطيب رديئة أو غير متناسقة، تعديلات مخالفة لطابع المبنى، كثافة اللافتات والدعاية التجارية، ضعف التناسق في الفتحات والشرفات، أو اختلاف الارتفاعات ونِسَب البناء دون ضوابط. ويُعتبر هذا النوع من التلوث أحد أهم أسباب فقدان المدن لهويتها العمرانية وظهور بيئة بصرية مربكة ومزعجة.

كما تُعدّ مشكلة التلوث البصري في الواجهات ظاهرة عالمية تنتشر خاصة في المدن التي تعاني من غياب رقابة عمرانية واضحة. وتظهر هذه المشكلة في شكل تنوع غير منضبط في العناصر البنائية، استخدام مواد غير مناسبة للمناخ أو البيئة المحلية، إهمال صيانة الواجهات، وتكدس الإعلانات دون تنظيم، ويؤدي ذلك إلى فقدان التناسق بين المباني، ضعف القراءة البصرية للمدينة، تشويش حركة المشاة والسائقين، وزيادة الضغط النفسي الناتج عن الفوضى البصرية.

يمثل التلوث البصري للواجهات أحد أهم مظاهر التدهور العمراني في المدن الليبية، حيث يظهر في شكل تنافر واضح بين أنماط المباني، وضعف في التنسيق بين العناصر البصرية، مما يؤدي إلى تفكك الهوية الحضرية وصعوبة قراءة المشهد العمراني.(خليفة، فاطمة 2019).

التلوث البصري للواجهات المعمارية في طرابلس

تعاني مدينة طرابلس من تباين واضح في جودة المشهد البصري الحضري، حيث تُظهر بعض المناطق الحديثة مستوى مقبولًا من التنظيم العمراني نتيجة حداثة البناء واتساع الشوارع نسبيًا، في حين تعاني مساحات واسعة من الأحياء القديمة والمتوسطة العمر من اختلالات بصرية واضحة ومتراكمة. ويعود هذا التباين بالأساس إلى غياب إطار تنظيمي واضح ومُلزم يعالج تصميم واجهات المباني من حيث الألوان، ومواد التشطيب، ونِسَب الفتحات، بما يضمن الحد الأدنى من الانسجام البصري داخل الشوارع والأحياء.

كما يُعد ضعف الرقابة البلدية على التعديلات التي يُجريها السكان بعد مرحلة الإنشاء أحد العوامل الرئيسية في تفاقم المشكلة، حيث تنتشر الإضافات العشوائية مثل إغلاق الشرفات بمواد مختلفة، وتركيب وحدات التكييف بشكل عشوائي على الواجهات، واستخدام الحمايات الحديدية غير الموحدة، فضلًا عن الواجهات التجارية التي تُنفذ دون مراعاة للطابع العمراني العام أو لانسجامها مع المباني السكنية المحيطة. وقد أدى هذا الوضع إلى تشويه متدرج للواجهات الأصلية وفقدان الشوارع لخطها البصري المتماسك.

إلى جانب ذلك، يسهم التفاوت الاقتصادي بين السكان في تعميق الاختلالات البصرية، إذ يلجأ كل مالك إلى استخدام مواد تشطيب تتناسب مع قدرته المادية دون وجود ضوابط توجيهية، ما ينتج عنه تباين حاد في الألوان والخامات داخل المبنى الواحد أو على طول الشارع ذاته. ويُلاحظ أن هذه الظاهرة أكثر وضوحًا في الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة، حيث تتداخل الاستخدامات السكنية والتجارية دون تنظيم بصري واضح.

وقد ترتب على هذه العوامل مجتمعة فقدان العديد من شوارع طرابلس لهويتها البصرية، وتحول المشهد الحضري إلى صورة متنافرة تفتقر إلى الانسجام والتنظيم، مما انعكس سلبًا على جودة الفضاء العام والشعور بالانتماء للمكان. كما أدى هذا التشوه البصري إلى إضعاف القيمة الجمالية والعمرانية للمدينة، وتقليل جاذبيتها الحضرية، سواء للسكان أو للأنشطة الاقتصادية والسياحية. ويؤكد ذلك الحاجة الملحّة إلى إعداد أدلة تصميم حضري خاصة بواجهات المباني، وتفعيل آليات الرقابة والتوعية، كمدخل أساسي لتحسين المشهد البصري واستعادة الهوية العمرانية لمدينة طرابلس.

تفتقر العديد من الأحياء في طرابلس إلى ضوابط واضحة لتنظيم الواجهات، الأمر الذي أدى إلى انتشار التعديلات الفردية غير الخاضعة للرقابة، والتي تسببت بدورها في فقدان الانسجام البصري بين المباني المتجاورة". (Farag, I. & El-Jahmi, A. (2021).

التلوث البصري للواجهات المعمارية في بلدية طرابلس المركز

تعدّ بلدية طرابلس المركز من أكثر مناطق العاصمة تأثرًا بالتلوث البصري في واجهات المباني، نظرًا لكثافة الأنشطة التجارية والإدارية وتداخلها مع الاستعمالات السكنية داخل نسيج عمراني محدود. وقد أدّى غياب ضوابط واضحة لتنظيم الواجهات إلى ظهور تباين كبير في الألوان والمواد ونسب الفتحات، إلى جانب تعديلات فردية متكررة أُجريت دون مراعاة للهوية المعمارية العامة. كما تنتشر الإضافات العشوائية مثل اللافتات التجارية مختلفة

الأحجام، ووحدات التكييف المثبتة على الواجهات الأمامية، والحماية الحديدية والزخارف غير المنسجمة، مما ساهم في خلق مشهد بصري مضطرب يفتقر إلى الاتساق والتناغم. ويزداد تأثير هذه الظاهرة في مناطق الشوارع الحيوية داخل المركز، حيث تعكس الواجهات صورة غير مستقرة للمدينة وتُضعف من قيمتها الجمالية والحضرية. ويُعد هذا الوضع تحديًا حقيقيًا أمام الجهات التنظيمية التي تسعى للحفاظ على هوية وسط المدينة وإعادة الاعتبار لواجهاته كجزء أساسي من المشهد الحضري لطرابلس.

"تُظهر المناطق المركزية في طرابلس مستويات مرتفعة من التلوث البصري نتيجة التباين الكبير في المواد والألوان والتعديلات العشوائية على الواجهات، وهو ما أدى إلى فقدان الاتساق العمراني وتشويه الصورة البصرية للمدينة". (Farag, I. & El-Jahmi, A. (2021)

الشكل (1) يوضح الثلوث البصري للمدينة

ثانيا: المنهج التحليلي أو العملي:

المقدمة

تعدّ مدينة طرابلس من أقدم وأكبر المدن الليبية، وتمتد بتاريخ عمراني وثقافي متنوع ترك بصمته على ملامحها الحضرية وواجهاتها المعمارية. فقد شهدت المدينة عبر عقود طويلة تحولات اجتماعية واقتصادية انعكست بشكل مباشر على طابعها العمراني، ما أدى إلى ظهور خليط من الأنماط المعمارية القديمة والحديثة داخل نسيج واحد. وتتميّز طرابلس بتعدد أحيائها وتنوّع استعمالات المباني فيها، الأمر الذي منحها طابعًا حضريًا حيًا، لكنه في الوقت نفسه خلق تحديات في الحفاظ على وحدة المشهد البصري. ومن بين هذه الأحياء تبرز منطقة الظهرة، التي تُعدّ من المناطق الحيوية داخل المدينة، حيث تجمع بين النشاط التجاري والحركة السكنية، وتشهد تغيرات عمرانية متسارعة أثرت في شكلها البصري العام.

مناطق الدراسة مركز بلدية طربلس المركز

تعد مناطق شارع امحمد المقريف، وميدان الجزائر، وميدان الشهداء من أبرز الفضاءات الحضرية في مدينة طرابلس، حيث تُظهر واجهات مبانيها أهمية الدور الذي تلعبه الواجهة المعمارية في تشكيل المشهد البصري للمدينة. فعلى الرغم من التحديات التي تعاني منها طرابلس فيما يتعلق بالتلوث البصري، فإن هذه المناطق لا تزال تحتفظ بدرجة ملحوظة من الوضوح والانسجام البصري مقارنة بغيرها من الأحياء، ما يجعلها نماذج حضرية يمكن الاستفادة منها في تقييم المشهد العمراني.

الشكل (2) يوضح شارع امحمد المقريف

ففي شارع امحمد المقريف، يظهر الامتداد المتواصل للواجهات بارتفاعات متقاربة وخط بناء شبه منتظم، وهو ما ساهم في الحد من الفوضى البصرية والحفاظ على وحدة الشارع رغم كثافة الأنشطة التجارية. كما أن انتظام الفتحات والشرفات، مقارنة بمناطق أخرى، يقلل من حدة التناقضات البصرية الناتجة عن التعديلات العشوائية، ويُبرز أهمية الالتزام النسبي بالضوابط العمرانية في تقليل مظاهر التلوث البصري.

أما ميدان الجزائر، فيمثل نموذجًا لفراغ حضري مفتوح تلعب فيه الواجهات المحيطة دور الإطار البصري للميدان، حيث يساهم انفتاح المباني على الفضاء العام في تعزيز وضوح المشهد الحضري. وعلى الرغم من تنوع الاستخدامات والأنماط المعمارية، إلا أن تقارب المقياس العمراني للمباني المطلة على الميدان يحد من التشويه البصري، ويُظهر كيف يمكن للتنوع المنضبط أن يكون عنصرًا إيجابيًا بدلًا من أن يتحول إلى مصدر للتلوث البصري.

الشكل (3) يوضح ميدان الجزائر

ويبرز ميدان الشهداء كحالة خاصة، إذ تُعد واجهاته المعمارية ذات قيمة تاريخية ورمزية عالية، ما يمنحه قدرة أكبر على مقاومة مظاهر التلوث البصري مقارنة بمناطق أخرى. فالاتساع الكبير للميدان وتعدد الفضاءات المفتوحة حوله يقللان من تأثير الإضافات البصرية السلبية، ويجعلان التشوهات أقل حدّة، رغم وجود بعض العناصر غير المنسجمة. ويؤكد ذلك أن قوة الفراغ الحضري وقيمته الرمزية تلعب دورًا مهمًا في امتصاص آثار التلوث البصري.

الشكل(4) يوضح ميدان الشهداء

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار هذه المناطق الثلاث نقاطًا مرجعية لفهم العلاقة بين تصميم الواجهات والتلوث البصري في مدينة طرابلس، حيث توضح أن وجود نسب عمرانية متقاربة، وخطوط بناء واضحة، وواجهات ذات طابع منظم، يسهم بشكل مباشر في الحد من التشوه البصري. وفي المقابل، فإن غياب هذه العناصر في مناطق أخرى يفسر تفاقم ظاهرة التلوث البصري فيها، مما يعزز الحاجة إلى تعميم مبادئ تنظيم الواجهات المستخلصة من هذه المناطق على بقية أحياء المدينة.

أما مناطق الظهرة، والرشيد، وشارع عمر المختار فهي تعاني من اختلالات واضحة في واجهات المباني، ما يجعلها من أبرز الأمثلة على تفاقم ظاهرة التلوث البصري في مدينة طرابلس. ويظهر هذا التدهور نتيجة تراكم عوامل عمرانية وتنظيمية واجتماعية، انعكست بشكل مباشر على المشهد الحضري وجودة الفضاء العام في هذه المناطق.

في منطقة الظهرة، يبرز التفاوت الحاد في تصميم واجهات المباني، سواء من حيث الألوان أو مواد التشطيب أو نسب الفتحات، إضافة إلى كثرة التعديلات الفردية التي أُجريت دون ضوابط تنظيمية واضحة. وتنتشر ظاهرة إغلاق الشرفات بمواد مختلفة، وتركيب وحدات التكييف والحمايات الحديدية بشكل عشوائي، ما أدى إلى فقدان الشوارع لوحدتها البصرية وتحولها إلى مشاهد متنافرة تفتقر إلى الانسجام. كما أن التداخل غير المنظم بين الاستخدامات السكنية والتجارية زاد من حدة التشوه البصري في واجهات المباني.

أما منطقة الرشيد، فتُعد مثالًا آخر على ضعف السيطرة البصرية على واجهات المباني، حيث يغلب الطابع العشوائي على التشطيبات الخارجية نتيجة غياب دليل إرشادي موحد ينظم الألوان والخامات. ويُلاحظ انتشار الإضافات الرأسية والأفقية غير المدروسة، ما خلق تفاوتًا كبيرًا في الارتفاعات وعروض الواجهات داخل الشارع الواحد. كما ساهم الوضع الاقتصادي للسكان في استخدام مواد منخفضة الجودة أو غير منسجمة مع السياق العمراني، الأمر الذي أدى إلى تدهور المشهد البصري وفقدان المنطقة لأي هوية معمارية واضحة.

وفي شارع عمر المختار (في أجزائه المتوسطة والبعيدة عن النطاق المنظم)، تتجلى مشكلة الواجهات بشكل خاص في الفوضى البصرية الناتجة عن الواجهات التجارية غير المنسقة، واللافتات الإعلانية العشوائية، وتعدد أنماط التشطيب دون أي رابط بصري جامع. كما أدت التعديلات المتكررة على واجهات المباني القائمة إلى طمس ملامحها الأصلية، وتحويل الشارع إلى سلسلة من المشاهد المتضاربة بصريًا، رغم أهميته كمحور حضري رئيسي.

الشكل (5) يوضح شارع عمر المختار

وبشكل عام، تعكس هذه المناطق ضعف تطبيق الضوابط العمرانية وقصور آليات الرقابة البلدية، ما أدى إلى تفاقم مظاهر التلوث البصري وتراجع جودة البيئة الحضرية. كما توضح هذه الحالات أن غياب التنظيم المتكامل للواجهات لا يؤثر فقط على الجانب الجمالي، بل ينعكس سلبًا على الإحساس بالمكان والانتماء، ويقلل من قيمة الشوارع كفضاءات حضرية فاعلة داخل المدينة.

الطراز العمراني للمنطقة وأسس تنظيمه والمحافظة عليه

يعتبر الطراز العمراني أحد المكونات الأساسية التي تُشكّل الهوية الحضرية للمدن، إذ يعكس الخصائص التاريخية والثقافية والاجتماعية للمكان، ويُسهم في تنظيم العلاقة بين المباني والفراغات العامة. ولا يتحقق هذا الطراز بصورة تلقائية، بل يخضع لمنظومة من الضوابط والقوانين العمرانية التي تحدد واجبات الجهات المختصة والمُلّاك والمصممين، سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو الصيانة، بما يضمن انسجام النسيج العمراني واستدامة المشهد الحضري.

وفي مركز مدينة طرابلس، تزداد أهمية هذه الضوابط نظرًا لما يمثله من قيمة رمزية وتاريخية ووظيفية، باعتباره القلب الإداري والتجاري والثقافي للمدينة، وواجهة تعكس صورتها العامة. ويتميز هذا المركز بتنوع أنماطه المعمارية واختلاط المباني التاريخية بالحديثة، الأمر الذي يفرض واجبات خاصة على الجهات التنظيمية في ضبط الطراز العمراني، ومنع التشوهات البصرية، والحفاظ على الهوية المعمارية السائدة.

النتائج

بعد الدراسة النظرية والتحليل الميداني لواجهات المباني في بلدية طرابلس المركز، توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- أظهرت الدراسة الميدانية تفاوتاً واضحاً بين فضاءات البلدية فبينما تحافظ مناطق (شارع امحمد المقريف، ميدان الجزائر، وميدان الشهداء) على تماسكها البصري بفضل تقارب الارتفاعات، وخطوط البناء المنتظمة، والقيمة الرمزية والتاريخية للمكان، تعاني مناطق أخرى مثل (الظهرة، الرشيد، والأجزاء المتوسطة من شارع عمر المختار) من تشوه بصري حاد واختلالات معمارية متراكمة.
2- يعتبر السبب المباشر للتلوث البصري في المناطق المتدهورة (كالظهرة والرشيد) يعود إلى السلوكيات الفردية غير المنضبطة، مثل إغلاق الشرفات بمواد متباينة، والتركيب العشوائي لأجهزة التكييف، وتمديد شبكات الصرف والكهرباء بشكل ظاهر، واستخدام خامات تشطيب منخفضة الجودة أو غير متناسقة.
3- التداخل العشوائي وغير المنظم بين الأنشطة التجارية والإدارية والسكنية داخل المبنى الواحد أو الشارع الواحد إلى طمس الهوية المعمارية الأصلية، حيث غطت لافتات المحلات التجارية الكثيفة والمتباينة في أحجامها وألوانها التفاصيل الجمالية للواجهات.

4- غياب دليل او"إطار واضح للطراز العمراني موحد ومُلزم" يضبط الألوان والخامات للواجهات، بالإضافة إلى ضعف آليات الرقابة البلدية في رصد ومخالفة التعديلات التي تطرأ على المباني بعد إتمام بنائها.

التوصيات

من خلال الدراسة السابقة والنتائج التي توصلت اليها نقترح عدد من التوصيات :

1- ضرورة قيام بلدية طرابلس المركز ومصلحة التخطيط العمراني بصياغة "دليل إرشادي إلزامي" يحدد اشتراطات واجهات المباني (مجموعة الألوان المسموحة، نوعية مواد الإكساء والتشطيب، ونسب الفتحات)، مع تقسيم الاشتراطات حسب طبيعة المنطقة (تاريخية، تجارية، سكنية).

2- وضع معايير صارمة تحدد الارتفاعات، البروز، ونوعية الإضاءة للوحات الإعلانية للمحلات في الشوارع الرئيسية (مثل شارع عمر المختار والرشيد)، لمنع التداخل والتلوث البصري المتنافر.

3- منع استخدام مواد التشطيب الحديثة التي لا تتوافق مع النمط التاريخي لوسط المدينة (المنطقة الإيطالية والمدينة القديمة)، والالتزام بالمواد التقليدية وأعمال الترميم العلمي المعتمدة دولياً (وفق معايير اليونسكو).

4- إطلاق حملات توعوية عبر وسائل الإعلام لرفع "الوعي البصري" لدى المواطن والمستثمر، وتعزيز شعور الانتماء للمحيط العمراني.

المراجع

1. عوض، رانيا (2021) .*جماليات الواجهات المعمارية ودورها في تحسين المشهد الحضري* .جامعة بنغازي.
2. خليفة، فاطمة (2019) .*التلوث البصري في المدن الليبية: الأسباب والمعالجات المقترحة* .جامعة مصراتة.
3. الطرابلسي، محمد (2020). التحولات الحضرية في مدينة طرابلس وتأثيرها على المشهد البصري. جامعة مصراتة.
4. Al-Hashmi, A. & Farag, I. (2020). *Visual Pollution and Urban Aesthetics in Libyan Cities*. Journal of Urban Design and Development.
5. UN-Habitat (2022). *Urban Aesthetics and Public Space Management in North African Cities*.
6. Alhadi, M. (2018). *The Impact of Building Façades on Urban Identity in Tripoli*. University of Tripoli.
7. Farag, I. & El-Jahmi, A. (2021). Visual Pollution in the Urban Fabric of Tripoli: Causes and Remedies. .Libyan Journal of Architecture and Urban Studies
8. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. (2018). اشتراطات البناء والتخطيط العمراني. جمهورية مصر العربية.
9. الجامعة العربية .(2016) .*دليل التخطيط العمراني المستدام للمدن العربية* .جامعة الدول العربية.
10. الجامعة العربية. (2019). دليل تحسين المشهد الحضري في المدن العربية. جامعة الدول العربية.
11. UNESCO. (2018). *Urban heritage and sustainable development*. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.